

الدكتور ناصر السعيد في حوار أجرته معه صحيفة (الأكنوبر) :

أبرز تحديث قطاع الطاقة المتجددة هي تكنولوجيا منخفضة الكلفة تستجيب لتحديات تغير المناخ وأمن الطاقة التمويل والاستثمار وسندات الدين حلول عملية لمشاريع الطاقة المتجددة

الاثنين معا؟ وهل الجانبان الحكومي والخاص من ضمن مصادر التمويل أم أن أحدهما سيكون شريكاً في هذه المصادر؟
 بخصوص توفير مصادر تمويل بديلة فإن الأمر لا يقتصر على الطاقة المتجددة بل يشمل جميع مجالات الاقتصاد، ونحن في مركز دبي المالي العالمي سبق أن أشرنا في جميع المحافل والمناسبات إلى الحاجة إلى سوق سندات الدين بالعملة المحلية، حيث أن إيجاد سوق لسندات الدين يعتبر ضرورة لإنهاء أزمة السيولة الحالية، وتقديم مصدر قوي لتوفير التمويل للجهات الحكومية والتجارية كافة، وتنوع مصادر الحصول على الاحتياجات المالية، وعدم الاعتماد على التمويل المصرفي المنقل بتدابير الأزمة المالية.

كما أنه لا يوجد اقتصاد في أي دولة من دول العالم يستطيع الاستغناء عن السندات أو الصكوك بالمفهوم الإسلامي، لأنها تمثل القناة الرئيسية للسيولة وكذلك من شأن تطوير سوق سندات الدين بالعملة المحلية ذات دخل ثابت أن يعود بالعديد من الفوائد، مثل إمكانية النفاذ الدائم إلى رأس المال، وتنوع أدوات السياسة النقدية، وإيجاد أساس واضح لتسعير الأصول المالية وتصميم أدوات إدارة المخاطر. ناهيك عن أن تمويل الإنفاق الحكومي هو الهدف الأسمى الذي من ورائه يتم إنشاء تلك الأسواق. ومع مرور الوقت، يصبح منى العائد على الدين العام مرجحاً للمؤسسات الخاصة، مثل البنوك، والمرافق العامة، والشركات التي تصبح بعدئذ قادرة على دخول السوق بدورها لتمويل استثماراتها.

وتتطلب أسواق دين محلية التزاماً قوياً من جانب الحكومات بغية تطبيق برنامج استباقي فعال لإدارة الدين وضمان وجود قاعدة واسعة ومتنوعة من جهات الإصدار. وعليه فإن وضع برنامج متخصص لإصدار السندات الحكومية يعد ضرورياً لتأسيس سندات استدلالية. كما يتعين على الحكومات تشجيع الشركات العامة (خصوصاً المرافق العامة) على إصدار سندات مشابهة في هيكلها تكوين مجموعة من الجهات المصدرة التي تتمتع بسمعة ومكانة طيبة على الصعيد المحلي. الأمر الذي يمهّد الطريق أمام الشركات الخاصة لإصدار سندات الدين.

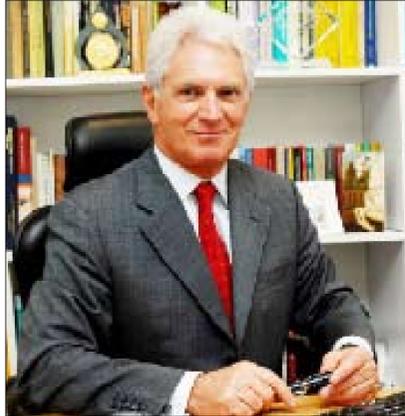
ما هو الإطار التنظيمي القوي والخبرة المالية الواسعة التي تتبع لمركز دبي المالي العالمي المساهمة بشكل فاعل في تسهيل عملية تمويل مشاريع الطاقة المتجددة؟
 هناك موارد مالية كبيرة متاحة لتمويل الطاقة المتجددة من المصادر العامة والخاصة، وكذلك هناك مبادرات عديدة كبيرة الحجم و ريفية المستوى حول الطاقة المتجددة تجرى على المستوى الدولي ونتيجة لكل ذلك فإن تكاليف طاقة الرياح تكاد تكون مساوية للمصادر التقليدية في حين أن الطاقة الشمسية انتقلت من التجربة إلى التعميم. يضاف على ذلك دبي المالي العالمي دور مهم في تطوير مصادر الطاقة الخضراء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب آسيا من خلال العنصرين الآتيين:

1. مجمع مالي متكامل لتمويل الطاقة المتجددة.
 2. تجارة الكربون والأسواق الانبعاثات.
 كيف يمكن لمركز دبي المالي العالمي المساهمة في نمو هذا القطاع؟

يمتلك مركز دبي المالي العالمي كتلة مهمة في مجال الصناعة المالية واللاعبين الماليين، ولديها البنية التحتية والتنظيمية للأسواق المالية علاوة على الدعم القانوني. يمكن أن تكون المنطقة سوقاً كاملة تقدر بثماني تريليونات دولار أمريكي ولكن لا يوجد بها سوق لتبادل الكربون. ومن دون التدخل الحكومي لوضع حد أقصى للانبعاثات فإن السوق سوف تكون دائماً محدودة وغير فعالة، لذلك فمركز دبي المالي العالمي والمنطقة يمكن أن تعتبر السوق طوعية. ومع ذلك، بإمكان مركز دبي المالي العالمي أن يصعب سوقاً إقليمياً للتبادل الذي بدوره قد يؤدي إلى توفير فرص أكبر للنمو وبورصة دبي للطاقة يمكن أن تصبح الشريك الاستراتيجي في إقامة مثل هذه المنصة. إضافة إلى إنشاء صناديق تكنولوجيا الطاقة النظيفة من قبل اللاعبين وإطلاقها من المنصة التي يقدمها مركز دبي المالي العالمي وهذا أيضاً من شأنه توفير دخول ونفائذ أوسع للاعبين من المستوى الإقليمي والمحلي المستعدين للاستثمار في هذا القطاع.

وفي شأن شهادات الكربون والأسواق الانبعاثات، فإن دول مجلس التعاون الخليجي ودول المنطقة المنشار إليها أنفاً بلعناها تقديم شهادات كربون لتسعييرة المولتات الخارجية وانبعاثات غازات التنفئة مع تعزيز إنشاء سوق الائتمان الكربون، والجدير بالذكر أنه سيكون التفكير قد تغير حينها وأنه قد تم دعم الطموحات بالأفعال. في الوقت ذاته ستكون آلية قاعدة السوق تجبر الشركات والمصانع لإعادة التفكير بأولوياتهم نحو خفض الانبعاثات وأن يكونوا أكثر كفاءة في استخدام الطاقة. بالإضافة إلى أنه سيتم جذب الموارد للتكنولوجيا النظيفة والتي تعد واحدة من أهم المصادر الرئيسية للابتكار في القرن الحادي والعشرين.

ما هي الجغرافيا التي ستقوم فيها مشاريع الطاقة المتجددة؟
 الطاقة المتجددة التي تعتمد بد ذاتها على التكنولوجيا مثل الوقود الحيوي والطاقة النووية غير مرتبطة بالحدود الجغرافية أما الطاقة المتجددة التي تعتمد على الموارد الطبيعية فهي مرتبطة بطبيعة الجغرافيا. فالمنطق الصحراوية تكون مؤهلة أصلاً للموارد الشمسية والدول المطلة على السواحل مؤهلة لاستغلال طاقة الأمواج وطاقة المد والجزر والدول التي تتمتع بهبوب الرياح تكون مؤهلة لطاقة الرياح والدول التي لديها شلالات تكون مؤهلة للطاقة الكهرومائية والى آخره.



د. ناصر السعيد

التمويل عن طريق رأس المال الاستثماري من أكثر أدوات التمويل التقليدية حضوراً

إيجاد سوق لسندات الدين يعتبر ضرورة لإنهاء أزمة السيولة الحالية

يتم توفير التأمين ضد المخاطر التالية : تحويل العملات ، ونزع الملكية ، والإخلال بال عقود ، والحروب والاضطرابات المدنية.

كيفية الحصول على الطاقة بكلفة منخفضة؟
 الطاقة بكلفة منخفضة دائماً ما يقترن اسمها بالطاقة المتجددة لأن الأولى ترجع إلى أي نوع من أنواع الطاقة التي يمكن من خلال مصادرها أو التكنولوجيات المتعلقة بها أن توفر طاقة للمستهلكين بكلفة منخفضة. أما الأخرى فهو مصطلح يشير إلى نوع من الطاقة التي تشتق من مصدر متجدد طبيعي (الرياح والمياه والشمس والوقود الحيوي وغيرها). والسبب في ذلك هو أن معظم أساليب إنتاج الطاقة المتجددة أصبحت منخفضة التكلفة بفضل التكنولوجيا الحديثة والتطور العلمي في هذا المجال.

من حيث جهة كلفة استمرارية الإنتاج، فالطاقة المتجددة تحاول أن تصبح خيار الطاقة بكلفة منخفضة للمستهلكين. ومع العلم أنه يمكن تأكيد ذلك عند الأخذ بعين الاعتبار التكلفة البيئية المصاحبة لإنتاج الطاقة في هذا المجال لا شك فيه أن الطاقة المتجددة تتفوق على الطاقة التقليدية مثل الفحم. أما من جهة الكلفة بدء الإنتاج فإنها مكلفة جداً مقارنة مع نظيراتها من الطاقة الهيدروكربونية، لاسيما في ظل أسعار سلع الطاقة الحالية. إلا أننا نود الإشارة إلى أنه في حين ارتفاع أسعار سلع الطاقة إلى مستويات قياسية كما هو متوقع له على المدى المتوسط والطويل في ظل تناقص المعروض وشح الموارد فإنه حتى مع خيار التكلفة العالية في بدء المشروع يبقى ذا جدوى اقتصادية إضافة إلى المنافع الإستراتيجية الأخرى كامن الطاقة. أما هو التحدي الأكبر الذي يواجه نمو مشاريع الطاقة المتجددة؟

التأمين على المخاطر السياسية

تتمتع دول الخليج والشرق الأوسط وشمال أفريقيا ببيئة استثمارية آمنة ومستقرة، مما يجعلها وجهة استثمارية مفضلة للمستثمرين الأجانب. ومع ذلك، فإن المخاطر السياسية لا تزال موجودة، خاصة في بعض الدول النامية. لذلك، فإن التأمين على المخاطر السياسية يظل خياراً مهماً للمستثمرين الأجانب.

الأزمة المالية العالمية كشفت مدى الحاجة إلى توفير مصادر تمويل بديلة.. يعتقدون أن هذه المصادر هي داخلية أم خارجية أو

هل نحن بحاجة إلى الطاقة المتجددة؟.. نعم .. نحن بحاجة إليها، لكن ما هي السبل التي نستطيعنا الدفعة القوية نحو التطور والوصول إلى هذا المشروع العصري الحديث ؟.. من أجل الوصول إلى هذا المبتغى علينا توفير التمويل والاستثمار الأمثل وسندات الدين التي تدرج تحتها أدوات مالية عديدة كالتأمين من دون حق الرجوع على المقترض، بنوك التنمية ومؤسسات التمويل الدولية، التأجير، التسهيل الائتماني المتجدد (اعتماد دوار)، التعاون الائتماني، المشاريع المشتركة، صناديق استثمار الأسهم والمستثمرين الأفراد، رأس المال الاستثماري، ضمانات القروض، ضمانات القروض الجزئية والتأمين على المخاطر السياسية والحصول على الطاقة بكلفة منخفضة..

صحيفة (14 أكتوبر) حاورت الدكتور ناصر السعيد رئيس الشؤون الاقتصادية في مركز دبي المالي العالمي، المدير التنفيذي لمعهد حوكمة الشركات «حوكمة» ، ليحدثنا عن كل ذلك فإلى الحوار التالي :

حاوره / عادل خديشي

ما المقصود بالطاقة المتجددة، وما هي أبرز التحديات التي تواجه قطاع الطاقة المتجددة، وما هي الحلول العملية لتمويل مشاريع هذا القطاع؟

تعرف الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (إيرينا) الطاقة المتجددة بأنها تعني كل أشكال الطاقة المنتجة من مصادر متجددة بطريقة مستدامة، بشكل خاص وليس على سبيل الحصر، طاقة الرياح، الطاقة الشمسية، طاقة الأمواج وطاقة المد والجزر، الطاقة الحرارية الأرضية، طاقة الكتلة الحيوية، الطاقة الكهرومائية، والأشكال الأخرى المستجدة للطاقة المتجددة مثل الطاقة التنافذية.

أما بشأن أبرز التحديات التي تواجه قطاع الطاقة المتجددة فإن وكالة الطاقة الدولية تلخص ذلك في قولها الدول تستوعب بازدياد الدور الكامل للطاقة المتجددة ضمن التنوع في ظل محدودية ونفاذية المصادر الهيدروكربونية وكذلك تكنولوجيا طاقة منخفضة الكلفة قادرة على الاستجابة للتحديات الرئيسية الناشئة عن تغير المناخ، وأمن الطاقة، وإمدادات الطاقة. أما بخصوص العملية لتمويل مشاريع هذا القطاع فإن هناك ثلاثة حلول مالية وهي: 1 - التمويل، 2 - الاستثمار، 3 -سندات الدين. وتدرج تحتها أدوات مالية عديدة وهي كالتالي:

التمويل دون حق الرجوع على المقترض

يمكن للمستثمرين والبنوك التجارية أن تقرض على أساس التمويل من دون حق الرجوع على المقترض، وهو ما يعني أنه في حالة التخلف عن الدين، ليست لديهم مطالبات؛ إلا على أصول المشروع بذاته. هذا النوع من التمويل الذي يقوم على أساس العقود التجارية على المدى الطويل عادة ما تقوم عن طريق غير مباشر بضمانات حكومية سيادية.

بنوك التنمية ومؤسسات التمويل الدولية

يمكن أن تقدم القروض لشركات القطاع الخاص من خلال بنوك التنمية الإقليمية مثل البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسات المالية الدولية مثل المؤسسة المالية الدولية التابعة للبنك الدولي. وكذلك عندما تقرن زيادة الوعي من قبل هذه المؤسسات لأهمية الطاقة المتجددة بدعمها المتواصل للطاقة المستخدمة فإن ذلك قد يؤدي إلى تمويل إضافي وتساعد في التغلب على الحواجز المؤسسية.

التأجير

على غرار الأدوات التقليدية، التأجير، الذي في بعض الأحيان يشار إليه ب دفع رسوم مقابل الخدمات، وسيلة للمستخدم النهائي لدفع ثمن خدمات الطاقة. على سبيل المثال استهلاك الكهرباء بدلاً من شراء المعدات اللازمة لإنتاج الكهرباء. فإن مزود الخدمة يملك ويدير نظام التشغيل بأكمله والمستخدم النهائي المستأجر لنظام الطاقة وعادة ما يكون نظام الطاقة الشمسية المنزلية يدفع رسوماً شهرية مقابل ذلك.

تسهيل آتفاني متجدد (اعتماد دوار)

عبارة عن طريقة يمكن من خلالها الائتمان المتداول أن يتوسع إلى المستثمرين النهائيين من خلال استخدام الصناديق الدوار. والصندوق الدوار عبارة عن صندوق القرض يتم تجديده من قبل المقترضين عند اكتمال سداه. على سبيل المثال، صندوق الطاقة الشمسية للإنارة الضوئية أظهر أن هذه الصناديق يمكن أن تكون ناجحة للغاية نظراً لصغر حجم التمويل لبدء تمويل شراء الإنارة المنزلية بالأنظمة الكهروضوئية عن طريق تقديم قروض على مدى 2 - 5 سنوات، وتتطلب دفعة أولية صغيرة مع إمكانية القدرة على تمويل مشتريات إضافية عند إتمام سداد القروض.

التعاون الائتماني

يمكن للوسطاء الماليين أن يصبحوا متعاونين في مجال الائتمان الذي هو جزء من شبه قطاع الإقراض. هذه المؤسسات عادة ما تكون أنشئت لتقديم قروض لقطاعات الزراعة والسكنية وعلى سبيل المثال في بوليفيا رابطة كهروضوئية قد أنشئت ليتم تشغيلها من قبل التعاونية. الرابطة التعاونية تمتلك وتحافظ على أنظمة الإضاءة في مقابل رسوم شهرية يتم جمعها من كل أسرة.

المشاريع المشتركة

هناك نوع من تقاسم الملكية التي تغطي بشعبية كبيرة بين الشركات العالمية وهي المشاريع المشتركة، التي تملكها شركات من أقطار مختلفة. هذا النوع من الشراكات تنطوي على الجمع بين الأصول، والموارد، والخبرة لتحسين التنافسية في الأسواق.

صناديق استثمار الأسهم والمستثمرين الأفراد

تم إنشاء صناديق استثمار متخصصة في أسهم شركات الطاقة النظيفة المرشحة، فبعض منها في القطاع الخاص (مثل بنك تريوبوس في هولندا) وأخرى تملكها شركة متعددة الجنسيات مدعومة من قبل منظمات دولية (على سبيل المثال مؤسسة التمويل الدولية ومرافق البيئة العالمية).

رأس المال الاستثماري

التمويل عن طريق رأس المال الاستثماري يميز نفسه أنه من

نبذة عن الدكتور ناصر السعيد

المصارف المركزية والمؤسسات المالية في الدول العربية، أوروبا، أمريكا الوسطى وأمريكا اللاتينية، وقيل دخوله ميدان العمل الحكومي والشأن العام، كان الدكتور السعيد أستاذاً للاقتصاد في قسم الاقتصاد بجامعة شيكاغو، والمعهد الجامعي للدراسات الدولية العليا في جنيف، وجامعة جنيف في سويسرا، كما كان محاضراً في الجامعة الأمريكية في بيروت وجامعة القديس يوسف في لبنان. حاز الدكتور السعيد على درجتي الماجستير والدكتوراه في الاقتصاد بجامعة روتشستر في الولايات المتحدة الأمريكية، ودرجة الماجستير في جامعة لندن، وكالوريوس في بيروت، الجامعة الأمريكية في بيروت.

الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. خلال المدة (1998 - 2000م)، شغل الدكتور ناصر السعيد منصب وزير الاقتصاد والتجارة ووزير الصناعة في لبنان، كما تولى منصب النائب الأول لحاكم مصرف لبنان المركزي لولائتين متعاقبتين (1993 - 1998) و(1998 - 2000).

كما أنه مؤسس اللجنة اللبنانية لحوكمة الشركات. وخلال المدة (2000 - 2006)، قام كوفي عنان، أمين عام منظمة الأمم المتحدة (آنذاك)، بتعيين الدكتور السعيد بصفته الشخصية عضواً في لجنة الأمم المتحدة لسياسات الإنماء لولائتين متتاليتين خلال السنوات (2000 - 2003) و(2003 -

يتولى الدكتور ناصر السعيد منصب رئيس الشؤون الاقتصادية في سلطة مركز دبي المالي العالمي، كما أنه المدير التنفيذي لمعهد حوكمة الشركات (حوكمة) في مركز دبي المالي العالمي. وسبق له أن تولى منصب مفوض حماية البيانات الشخصية في مركز دبي المالي العالمي خلال المدة يناير - أغسطس 2007م.

يشغل الدكتور السعيد أيضاً منصب الرئيس المشارك لمجموعة عمل (حوكمة) الشركات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وهو عضو في المجموعة الاستشارية الإقليمية لصندوق النقد

لكل فرد الحق في الحرية والسلامة الشخصية ، ولا يجوز القبض على أحد أو إيقافه بشكل تعسفي ،

كما لا يجوز حرمان أحد من حريته على أساس من القانون و طبقاً للإجراءات المقررة فيه.